الأنباء
الثلاثاء 17 يوليو 2012

قراءة سياسية في النتائج والملابسات

معركة الكورة: «القوات» تفوز سياسياً و«القومي» يخسر انتخابياً

أول ما يسجل للانتخابات الفرعية في الكورة أنها قدمت نموذجا لانتخابات ناجحة بكل المقاييس الأمنية والسياسية والإدارية، وأن طرفي المعركة الأساسيين القوات اللبنانية والحزب القومي خاضاها بطريقة «حضارية وراقية»، فالانقسام السياسي الحاد لم يترجم على الأرض حوادث واحتكاكات حتى ان «ضربة كف» لم تحصل، والتراشق الكلامي الذي حصل ولم يخل من اتهامات ومن تكبير لحجم المعركة، ظل تحت سقف سياسي معقول ومعهود وحيث كل الأسلحة الإعلامية والسياسية مباحة ومشروعة في معارك انتخابية كهذه، يضاف الى ذلك أن طرفي المعركة قدما نموذجا انتخابيا جديدا بخروجهما من الإطار العائلي وخوضهما الانتخابات بوجوه جديدة شابة مثقفة مغمورة سياسيا ومن خارج النادي السياسي التقليدي. وهكذا كسرت القوات قاعدة التوريث السياسي وصرفت النظر عن خيار سهل هو إكمال ما تبقى من ولاية النائب الراحل فريد حبيب بمرشح من عائلته، في المقابل كسر الحزب القومي قاعدة احتكار التمثيل الكوراني القومي بالنائب السابق سليم سعادة. انتهت الانتخابات التي بلغت نسبة الاقتراع فيها الـ 47٪، وهي نسبة عالية في انتخابات فرعية، الى فوز مرشح القوات اللبنانية و14 آذار د.فادي كرم بنيله 12412 صوتا وخسارة مرشح الحزب القومي و8 آذار د.وليد العازار الذي نال 11141 صوتا، لكن فرعية الكورة لا تنتهي عند إعلان النتائج والأرقام لأنها تزخر بمضمون سياسي، والنتائج السياسية المترتبة عليها تتقدم على النتائج الرقمية. وأبرز ما حفلت به وما انتهت إليه:

● القوات اللبنانية نجحت في الاحتفاظ بمقعدها في الكورة الذي شغر بوفاة النائب فريد حبيب، لكنها أكثر من ذلك، نجحت في خوض معركة انتخابية سياسية كاملة المواصفات والشروط. فعندما أتيحت لها فرصة خوض معركة «صافية لحسابها الخاص» (وهذا نادرا ما يحصل لأن القوات تخوض في الغالب معارك انتخابية في إطار تحالفات واسعة ولوائح ائتلافية ولحساب غيرها من الحلفاء) لم تتردد في التقاط واقتناص هذه الفرصة لتخوض اختبار قوة ذاتي وتقدم عن سابق تصور وتصميم على معركة في منطقة مألوفة لديها ولكنها صعبة. وتأخذ قرارا جريئا لا يخلو من مخاطرة سياسية لأن الربح في هذه المعركة محدود وهو استعادة مقعد والاحتفاظ بما كان، أما الخسارة فإنها غير محدودة. الربح ليس انتصارا ولكن الخسارة تكون في مثل هذه الحال «هزيمة». كسبت «القوات» التحدي ونجحت في إدارة المعركة وفي:

- استدراج الحزب القومي الى منازلة في معقله التاريخي الرئيسي.
- «جر» حلفائها في 14 آذار الى معركة أخذت القرار في شأنها منفردة لتصبح لاحقا معركة 14 آذار مجتمعة.
- تسلم زمام المبادرة في هذه المعركة أن حددت إطارها وعنوانها وخاضتها من موقع هجوم لتضع خصمها في موقع دفاع.
- تكبير المعركة وإعطائها حجما سياسيا يفوق حجمها الواقعي لتكبير حجم الفوز ومغزاه السياسي. فالمعركة لم تبد فرعية وإنما رئيسية، ولم تكن انتخابية بين متنافسين لملء مقعد شاغر وإنما سياسية بامتياز وضعت بين خطين ومشروعين في إطار صراع مفتوح على وجه لبنان ومستقبله السياسي، وجرى ربطها وشبكها بطريقة أو بأخرى بالأحداث السورية الى حد تصوير أن هزيمة وليد العازار ستكون جزءا من هزيمة بشار الأسد.
- أخيرا نجحت القوات كحزب سياسي في إثبات قوتها التنظيمية وفي امتلاكها لماكينة حزبية مترابطة ومحكمة الأداء.

مناصرو القوات اللبنانية يحتفلون بفوز د. فادي كرم في فرعية الكورة (محمود الطويل)

مكاري تصرف على أن المعركة معركته الشخصية.. والتصويت السني تراجع قياساً إلى ما كان عليه في آخر انتخابات

● الحزب القومي السوري الاجتماعي» خسر الانتخابات التي دارت على أرضه ولكنه نجح في الحد من خسارته وفي الخروج من هذه المعركة بأقل خسائر سياسية. ويمكن القول ان «القومي» الذي اعترف بخسارته بكل واقعية، نجح في تسويق خسارته وتصويرها على أنها «خسارة مشرفة»، ونجح تحديدا في:

- خوض المعركة بسقف منخفض وبهدف واقعي متواضع «هو تقليص الفارق» بين مرشحها ومرشح القوات مع تسليمها الضمني بأن مرشحها هو الخاسر. في وقت كانت القوات تتصرف أيضا وبشكل معكوس أن فوزها مؤكد ومحسوم والمعركة باتت معركة أصوات وأنها تعمل على توسيع الفارق، وانتهت المعركة الى تقليص الفارق مقارنة بالفارق الذي كان في انتخابات العام 2009 وبلغ نحو ألفي صوت كمعدل وسطي.
- تصوير المعركة على أنها معركة تحد وإثبات وجود فرضت عليه واستفزته وباغتته فلم يكن مستعدا لها ولكن لم يكن من خيار أمامه إلا خوضها أيا تكن النتائج.
- تصوير المعركة على أنها «معركة أميون» بحكم انتماء المرشحين المتنافسين إليها. فالسؤال لم يكن فقط «الكورة لمن» ولكن أيضا «أميون لمن» وهي مركز القضاء ومعقل القوميين.

● فوز فادي كرم لم يكن فوزا للقوات اللبنانية وحدها وإنما بدا فوزا لقوى 14 آذار، وحيث نزل تيار المستقبل بكل ثقله السياسي والشعبي مساندا مرشح القوات ومساهما بشكل فعال في فوزه. ولكن «مستقبل فريد مكاري» وليس مستقبل أحمد الحريري هو الذي كان له الدور الأهم والأفعل، وفي وقت كان التصويت السني المعول عليه قواتيا كتصويت مرجح يسجل تراجعا قياسا الى ما كان عليه في آخر انتخابات، كانت أصوات «أنفة» مدينة نائب رئيس مجلس النواب مكاري تعوض الفارق الذي حملته صناديق أميون لمصلحة القومي وترجح كفة الفوز، فقد تصرف مكاري على أن المعركة معركته الشخصية ورابط لأيام في أنفة وأدار من منزله «معركة المستقبل»، وهذا يعني أن دوره في انتخابات 2013 سيكون أساسيا كرئيس للائحة 14 آذار ورأس حربة لها، وأن تنحيه أو اعتكافه صار صعبا لأنه صار عاملا من عوامل الفوز لـ 14 آذار.

● خسارة الحزب القومي كانت خسارة له أكثر مما كانت خسارة لقوى 8 آذار وتحديدا لمسيحيي 8 آذار (المردة والتيار الوطني الحر) الذين خاضوا المعركة بطريقة مرتبكة مفككة، وبطريقة تجعلهم يقاسمون «القومي» الربح فيما لو ربح، أما إذا خسر فيخسر وحده. مما لا شك فيه أن تيار المردة برئاسة النائب سليمان فرنجية نزل الى ساحة المعركة بكل جدية ومسؤولية وهو مدرك أنه معني تماما بالمعركة وما تعنيه سيطرة القوات على الكورة، لذلك فإنه تحول من موقف اللامبالاة ازاء انتخابات فرعية لملء مقعد محسوب للقوات وما تبقى من ولاية المجلس، الى خوض المعركة كطرف معني بها، وهو ما ترجمه حليفه الوزير فايز غصن في كوسبا (بلدة فريد حبيب) وفي محيطها. أما بالنسبة للتيار الوطني الحر، فإن انخراطه في الانتخابات جاء في وقت متأخر وفي آخر أيام المعركة وبدا من نوع «رفع العتب»، لم يثبت التزاما كاملا ودعمه السياسي لم يترجم أصواتا في الصناديق ليكون وضعه في معركة القومي هامشيا مثل وضع حزب الكتائب في معركة القوات (خصوصا أن الرئيس الجميل أخفق في سحب جون مفرج المحسوب عليه تاريخيا والذي خاض المعركة من موقع مستقل)، كما أن التيار الوطني الحر لم يكن في حال جهوزية سياسية للمعركة، وإضافة الى أنه لم يشأ خوض اختبار قوة وكشف وضعه في معركة فرعية ليست معركته وقبل عام من الانتخابات العامة، فإنه منهمك في معارك سياسية وحكومية مركزية بعضها مع حلفائه في 8 آذار. وهذا ما جعل موقفه في انتخابات الكورة مربكا الى حد أنه اضطر في الأيام الأخيرة لدحض الشائعات لأن يوفد منسقه العام بيار رفول الى الكورة للعام 2009 جورج عطاالله (من كفرعقا التي صوتت لمصلحة كرم بفارق ملحوظ) تلكؤا وتقصيرا.

شربل لـ «الأنباء»: موضوع الأسير أكبر بكثير من قدرة وزير الداخلية والجيش والحكومة مجتمعة!

رأى وزير الداخلية والبلديات مروان شربل ان تفاقم الخلافات المذهبية والطائفية الناتجة عن الاحداث في سورية ينعكس سلبا على مهمة قوى الامن في قمع عمليات قطع الطرقات، معتبرا ان السارقين والخاطفين غير محميين من اي جهة سياسية وتتم ملاحقتهم وتوقيفهم واحالتهم الى القضاء المختص على عكس عمليات قطع الطرقات التي تنفذ على خلفيات سياسية ومذهبية، معتبرا بالتالي انه وعلى الرغم من وجود توأمة بين القرارين الامني والسياسي الا ان الخلافات الطائفية والمذهبية تستدعي دراسة نتائج كل عملية قمع لأي مخالفة على مستوى قطع الطرقات قبيل تنفيذها، وذلك لمعرفة حجم التغطية السياسية المطلوبة سواء من المذاهب والطوائف اللبنانية ام من الاحزاب والحكومة، مؤكدا ـ على مستوى سرقة المصارف ـ ملاحقته للامر حتى النهاية وان الشعب اللبناني سيلمس قريبا نتائج ايجابية في هذا الصدد، علما ان سرقة المصارف تحدث في اكثر البلدان امنا وحضارة وفي اكثرها تقدما على مستوى التقنيات في ملاحقة الجريمة، لافتا الى انه وعلى الرغم مما تشهده الساحة الامنية يبقى الوضع الامني في لبنان جيدا مقارنة مع غيره من الدول عربية كانت ام غربية، مستدركا بالقول ان الخطأ الكبير كمن في نشأة احزاب يختلف كل منها باستراتيجيتها ورؤيتها لكيفية بناء الدولة، وهو ما ادى ويؤدي الى اضعاف عمل المؤسسات العسكرية والامنية.

وفي موضوع الشيخ الاسير وردا على تساؤل وزير الزراعة حسين الحاج حسن عما ينتظره وزير الداخلية لفك الاعتصام في صيدا، استغرب الوزير شربل في حديث لـ «الأنباء» هذا التساؤل، خصوصا ان الحاج حسن كان من ضمن الحاضرين في مجلس الوزراء حين طرح شربل موضوع الاسير من كل جوانبه، وهو (اي الحاج حسن) اكثر العالمين بخلفية حركة الشيخ الاسير، مؤكدا بالتالي انه لن يتردد في ازالة الاعتصام في صيدا عندما يتوافر الغطاء السياسي اللازم لازالته، خصوصا ان الغطاء المطلوب في موضوع الشيخ الاسير يختلف عن الغطاء المطلوب لفتح طريق المطار او لفك الاشتباك بين جبل محسن والتبانة في طرابلس، مشيرا الى ان موضوع الاسير اكبر بكثير من قدرة وزير الداخلية والجيش والحكومة مجتمعة على معالجته، داعيا من لديه الحل لموضوع الاسير الى تقديمه والى ان تتحمل كل القوى السياسية والعسكرية والامنية مسؤولياتها بدلا من القاء مسؤولية بهذا الحجم على وزير الداخلية وحده، مؤكدا انه من السهل جدا ازالة الاعتصام في صيدا خلال ثلاث دقائق «لكن ماذا بعد ومن يتحمل النتائج؟»، متسائلا تبعا للتعليقات الواردة في الصحف عما اذا كان المطلوب في موضوع الشيخ الاسير ان يكون مروان شربل وزيرا للداخلية والشؤون الاجتماعية ووزيرا للديبلوماسية الخارجية في آن، في وقت ان دوره كوزير للداخلية في هذا الخصوص والكل يعلم يقتصر على تنفيذ خطة امنية تضعها الحكومة مجتمعة، مشيرا في رده على سؤا الى انه وعلى الرغم مما تقدم فإن موضوع الاسير قيد المعالجة والعمل جار على قدم وساق لانهائه.

مروان شربل

الداتا والكيدية السياسية

وعن موضوع داتا الاتصالات الاكثر جدلا على الساحة السياسية واعتراض قوى 14 آذار على تسليم الداتا دون الـ IMZI، لفت الوزير شربل الى ان حدة السجالات في هذا الموضوع كشفت آلية التحقيقات وسمحت للمجرمين بتبديل نوعية عملياتهم لتفادي اعتقالهم، مؤكدا على الرغم من ذلك ان الاجهزة الامنية من قوى امن وجيش وامن عام اجتمعت اول من امس مع الرئيس ميقاتي وتم الاتفاق بينها على اعطائها الداتا وفقا لمطلب التقنيين انفسهم بما فيها الـ IMZI وليس وفقا لما يريده غيرهم، معتبرا ان المشكلة الفعلية لا تمت الى الداتا بصلة انما تكمن في الخلافات والكيدية بين الفريقين المتخاصمين سياسيا اي 8 و14 آذار، متمنيا عليهما اخراج هذا الموضوع من السجالات السياسية كونها سجالات تتيح امام المجرمين التنبه للتقنيات المعمول بها للكشف عنهم.

● بيروت ـ زينة طبارة